الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الجمعة
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السابعة عشرة

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)
ثم:	السيد العربي (الرئيس)	(مصر)
ثم:	السيد باتوكاليو (نائب الرئيس)	(فنلندا)
ثم:	السيد العربي (الرئيس)	(مصر)

UN LIBRARY
JAN 13 1998
UN/SA COLLECTION

المحتويات

- مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.17
19 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-61590

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

بنود جدول الأعمال من ٤٩ إلى ٦٥، و ٦٨ و ١٤٢؛ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد جاكسون (أستونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم وفد أستونيا، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة، لرئاسة اللجنة الأولى. ونتوقع أن تحقق هذه اللجنة، بفضل قيادتكم وخبرتكم، منجزات جديدة في سعيها لتحقيق الأمن الدولي الحقيقي.

لقد خفضت التغييرات الجوهرية مستوى التوترات العالمية، مما مكن أستونيا من استعادة استقلالها بالوسائل السلمية. ولكن بعض أعضاء هذه الهيئة كان عليهم أن يخوضوا النضال المسلح لكي يخرجوا من الليل الطويل الحالك للاحتلال الأجنبي. لقد تعلمنا أن السلام سلعة ثمينة، ولكنه أيضا محفوف بالمخاطر، وأنه لا يمكن كفالته عن طريق حسن نوايا طرف واحد فقط من أطراف صراع محتمل.

لقد أعربت وفود عديدة عن معارضتها لسباق التسلح والانتشار النووي وانتشار أسلحة التدمير الشامل. وترحب أستونيا بهذه البيانات وتحيي الجهود التي بذلت لحل هذه المشاكل المعقدة خلال السنوات الأربعين الأخيرة. ولما كانت أستونيا غير حائزة لهذه الأسلحة وليست لديها الرغبة في حيازتها، فقد صدقت على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وانضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، فهناك مفاعلات نووية عسكرية لا تخضع لرقابة أستونيا ويجري تشغيلها على أراضينا. ولا سبيل لدينا للتأكد من أن هذه المفاعلات تستوفي معايير السلامة المتفق عليها دوليا.

وتعتزم أستونيا التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ما إن تصبح المعاهدة جاهزة للتوقيع. غير أننا، مع وجود ٤٧٥ مجمعا عسكريا مستقلا على أراضي أستونيا، ولا تخضع لسيطرة أستونيا، لا نستطيع أن نضمن خلو بعض هذه المجمعات من الأسلحة الكيميائية.

لقد كان التركيز الأساسي لهذه اللجنة، على تحديد أسلحة التدمير الشامل. وبينما لم تستخدم هذه الأسلحة إلا نادرا، لا يزال العالم يواجه مستوى غير مقبول من القتل والتدمير المتعمدين. ومن ناحية، قد نرجع الفضل إلى هذه اللجنة في أن الثمن لم يكن أكثر فداحة. ومن ناحية أخرى، نجد أن إزالة المخزون المكدس من الأسلحة التقليدية لم يحظ بالاهتمام الكافي. وبالتالي، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتوفير عمليات لصيانة السلم أكبر من طاقتها حاليا.

وفي بعض الصراعات، مثل الصراع المندلع في الصومال، والبوسنة والهرسك، وموزامبيق، وبعض مناطق الاتحاد السوفياتي سابقا، كانت القوى المحركة للعنف عصابات مدججة بالسلاح من المتطوعين والمرتزقة، بقيادة زعماء العصابات الحربية الذين يملكون إمكانية الوصول إلى مخزونات الأسلحة التقليدية. وبالنظر إلى أن هذه القوات لا تخضع لأية سلطة معترف بها، فإن القرارات التي تتخذها الهيئات الدولية لا يكون لها أثر يذكر على تصرفها. وفي معظم الحالات، تمون هذه القوات شبه العسكرية بالأسلحة والغذاء من جانب أطراف تتعشم أن تستفيد من التدمير الذي تسببه. ولا يزال العدوان مستمرا في البوسنة والهرسك رغم طرد صربيا والجبل الأسود من المقعد الذي كانت تحتله يوغوسلافيا سابقا. ولم ينجح ذلك الإجراء في تهدئة حرب اتسمت، وفقا لتقارير عديدة، بالفظائع ضد السكان المدنيين.

وينبغي إيجاد آليات يمكن من خلالها حرمان المعتدين في هذه الصراعات من الأسلحة والإمدادات. وينبغي التسليم بأن مخزونات الأسلحة والذخيرة لن تدوم إلى الأبد. ويتعين على الأمم المتحدة، بتصنيفها من يمدون المعتدين بالأسلحة على أنهم شركاء للمعتدين، أن تتخذ تدابير أكثر حسما ضد تلك الدول ومواطنيها أو المتعهدين العسكريين التابعين لها، الذين يحرضون على الصراعات العسكرية ويعملون على إطالتها. وفي نفس الوقت، ينبغي السماح لضحايا ذلك العدوان بالحصول على وسائل الدفاع عن النفس.

وعلى الجانب الإيجابي، نرى أن الأمن الأوروبي قد تعزز بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وبوثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.

وهناك تطور إقليمي أخير كانت له أهمية كبرى بالنسبة لأمننا الجماعي، هو محفل التعاون الأمني الذي أنشئ مؤخرا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي مؤتمر قمة هلسنكي في عام ١٩٩٢ اتفقت الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على أن ذلك المؤتمر يعتبر منظمة إقليمية وفقا لما وصفه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبهذا الإعلان، أكدت الدول المشاركة من جديد إيمانها بأهمية الأمم المتحدة في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة لأوروبا وآسيا، حيث لم يعد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مجرد منظمة أوروبية ولكنه أصبح الآن منظمة بين القارات، تشارك فيها أمم من القوقاز ومن آسيا الوسطى. وإن مشاركة بلدان غير أعضاء من أفريقيا وآسيا لفترة طويلة، تؤكد من جديد أن نطاق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يمتد إلى ما وراء حدود دوله الأعضاء. ونرحب بالاهتمام المتزايد للدول غير الأعضاء بالأزمات التي تؤثر الآن على أوروبا، ونسلم بأن الولاية الواسعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المسائل المتصلة بالأمن من شأنها أن تساعد على خفض مخاطر الصراع المسلح، وأن تسمح بإجراء المشاورات قبل نشوب الصراع.

لقد بينت تجربة الأشهر الأخيرة أن التعاون بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة يتنامى بشكل مطرد. وقد طلبت الأمم المتحدة من ذلك المؤتمر تقديم المساعدة في السيطرة على الأسلحة الثقيلة في البوسنة والهرسك. وفي نفس الوقت، يحاول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يجد حلولا للصراع المأساوي فيما بين أرمينيا وأذربيجان، بينما تضطلع الأمم المتحدة بدور ثانوي. وهذ التقسيم في الواجبات والمسؤوليات يحرر الأمم المتحدة من أعباء إضافية، بينما يسمح بإيجاد حلول إقليمية. ومع ذلك، يتطلب الأمر تبادلا مستمرا للمعلومات ومؤازرة متبادلة بغية إرسال إشارة قوية وواضحة إلى جميع الأطراف بأن الأعمال التي تنطوي على انتهاك لمعايير القانون الدولي المعترف بها ستواجه بإدانة عالمية.

ونحن نفخر بتقديم مشروع قرار عرض على الجمعية العامة يؤكد على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

ويسعدنا أيضا أن يسلم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في مؤتمر قمة هلسنكي الأخير، بالخطر الموجه إلى السلم والأمن الدوليين بسبب وجود القوات الأجنبية في دول البلطيق، وأنه تمكن من تحقيق توافق آراء بشأن إعلان يحث الدول المعنية على إبرام اتفاقات، دون تأخير، تتضمن جداول زمنية للانسحاب العاجل والكامل لهذه القوات. وبينما نسلم بأن بعض هذه القوات قد انسحب بالفعل، فإننا لا نزال لا نعرف الجدول الزمني المحدد لانسحابها الكامل.

في غضون هذا القرن، تعرضت أستونيا للهجوم مرتين من الغرب، وثلاث مرات من الشرق. وقد انتهت حرب الاستقلال التي دارت في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ بمعاهدة تارتو للسلام التي تخلى بموجبها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن جميع حقوق السيادة الدائمة على شعب أستونيا وأراضيه. وفي ١٩٢٤، تبنى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية محاولة انقلاب مسلح كان مصيرها الفشل. وفي ١٩٣٩، وقعت أستونيا ضحية الاتفاق النازي - السوفياتي الذي قسم أوروبا الشرقية على نحو غاشم إلى "مناطق نفوذ" - وكانت تلك هي الخطوة الأولى نحو الضم والاحتلال من جانب الاتحاد السوفياتي.

لقد أخذت أستونيا علما بتقرير "فينانشيال تايمز" التي اقتبست من الجنرال غراتشيف وهو يعرف جميع الممتلكات السوفياتية السابقة بأنها تقع في إطار "منطقة المصالح" الروسية، و "الحق" المترتب على ذلك في التدخل عسكريا.

ويمكن الاطلاع على مزيد من البيانات الصريحة التي تؤكد أن دول البلطيق تابعة "لهم"، في الصحيفة الروسية "كومسومول سكايا برافدا". إن الأطماع الانتقامية والتأكيدات على "مناطق النفوذ" لا تسهم في أمن أوروبا ولا في أمن العالم ككل. لقد كانت هذه تطورات مشؤومة في عصر حلف مولوتوف - ريبنتروب، ولا تزال مقلقة بنفس القدر في الوقت الحالي.

لقد حفزتنا هذه التطورات على الانضمام لجاراتنا في البلطيق ومشاركة في تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة يطالب بانسحاب القوات الأجنبية من دول البلطيق. ومن خلال مشروع القرار هذا، نأمل بتعزيز الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع هلسنكي وتنبيه جميع الدول إلى وجود مصدر كامن للصراع يحتاج إلى حسم على وجه السرعة. والحاجة إلى هذا القرار من الجمعية العامة واضحة إلى أبعد حد. ففي وقت مبكر من هذا الأسبوع، أفادت عناوين الصحف بأن انسحاب القوات من دول البلطيق قد توقف إلى حين التمكن من إسكان القوات المنسحبة، وقبول هذه الحجة هو بمثابة قبول التأخير اللامحدود لانسحاب القوات الأجنبية من أرضنا.

تعلق استونيا أملا كبيرا على مقترحات الأمين العام الاستشرافية الواردة في تقريره "خطة للسلام". ونرى أن الدبلوماسية الوقائية مفضلة كثيرا عن جميع أشكال العمل الأخرى المحددة في "خطة للسلام". وتأمل استونيا أن تؤيد جميع الدول الأعضاء المفاوضات السلمية المفضية إلى الاستعادة الكاملة لسيادتنا. ومن وجهة نظرنا، يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال في تعزيز الاستقرار، بالتصرف كثقل مضاد لتلك الدوائر السياسية المصممة على استعادة الأمر الواقع الذي كان قائما في ١٩٨٩-١٩٩١ في هذه المنطقة.

ونتيجة للهجمات المتكررة على سيادتنا واعترافنا بأنه ما من دولة صغيرة يمكن أن تكون، عسكريا، ندا لدولة عظمى، فإن أمن استونيا وجميع الدول الصغيرة يكمن، في المقام الأول، في الضمانات الأمنية المتعددة الأطراف أو الشاملة. لقد كان مؤسسو الأمم المتحدة يعتقدون أنه يتعين على المنظمة الوفاء بهذه المهمة بالذات. ومن سوء الحظ أن الأمم المتحدة لم ترق إلى قدرتها التامة في هذا المجال، ولكن إذا أمكنها أن تضع المفاهيم الموضحة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" موضع التنفيذ يمكن تحقيق تقدم هام.

وختاما، نود أن نكرر الإعراب عن تأييد استونيا لهذه الاقتراحات البناءة التي تساعد على صون السلم العالمي وتؤيد اهتمام استونيا بالمشاركة في محافل الأمن الإقليمية. وبالنظر إلى تاريخ استونيا المضطرب في هذا القرن، يتطلع الشعب الاستوني قدما إلى التأكيدات الدولية بأن أمنه محل الاهتمام الدولي.

السيد هيز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي وتأييده في اضطلاعكم بمهمتكم الهامة. أما وقد عرفتكم حق المعرفة، سيدي، فلا يساورني أدنى شكل في أن هذه الدورة للجنة الأولى ستكون، تحت توجيهكم القدير، منتجة ومجدية. كما أود أن أتقدم بتهانئنا وأطيب تمنياتنا لأعضاء المكتب الآخرين.

لقد تكلم سفير المملكة المتحدة في وقت سابق في هذه المناقشة العامة باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء وإنني بالطبع أؤيد ملاحظاته تأييدا تاما.

ستنظر اللجنة في العديد من المسائل ومشاريع القرارات في الأسابيع المقبلة. وأود أن أركز اليوم على ثلاثة مجالات ترى حكومتي أنها تستأهل انتباها خاصا وعاجلا. واسمحوا لي بأن أشحذ التركيز بطرح ثلاثة أسئلة. أولا، كيف يمكننا أن نترجم التقدم القيم المحرز في مجال تحديد الأسلحة في السنوات الأخيرة إلى خطوات لا يمكن عكس مسارها في عملية نزع السلاح النووي؟ ثانيا، كيف يمكننا تسخير روح التعاون الجديدة السائدة اليوم في مجال العلاقات الأمنية الدولية، من أجل تسوية الصراعات الإقليمية؟ ثالثا، كيف ينبغي لنا أن نعالج مشكلة التكديسات المفرطة للأسلحة التقليدية التي تهدد الاستقرار الإقليمي في أجزاء عديدة من العالم؟

في بياني أمام هذه اللجنة في العام الماضي رحبت بالتخفيضات التي تمت في مستويات الأسلحة النووية وتلك التي كانت متوقعة. وأود هذا العام أن أكرر الإعراب عن ذلك الترحيب، وأن أمده ليشمل التخفيضات الإضافية التي أعلنتها أربع من الدول النووية الخمس أثناء هذا العام.

وأحيي بصفة خاصة الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس بوش والرئيس يلتسن في حزيران/يونيه الماضي. وهذا الاتفاق يحمل في طياته فرصة إحداث تخفيضات جذرية في أسلحتهما النووية، تتجاوز بكثير تلك المتوقعة بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (استارت).

تسلم حكومة بلدي بالشجاعة وبعد النظر اللذين تطلبهما التوصل إلى هذه الاتفاقات. فنحن نعرف أنه ما إن يتم تكديس الأسلحة والقوات يصبح من العسير للغاية تخفيضها. وندرك كذلك التكلفة الباهظة، من حيث التمويل والجهود، المطلوبة لتنفيذ هذه التخفيضات، حتى ولو كانت هذه التكلفة صغيرة نسبيا بالمقارنة بالمبالغ الهائلة التي تنفق على شراء الأسلحة كل عام. ومع ذلك، فإننا لا نقلل من شأن الصعوبات الماثلة أمام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في تنفيذ التخفيضات التي اتفقا عليها.

ونشعر بقلق خاص إزاء المهمة التي تواجه الاتحاد الروسي وبعض البلدان الأخرى في الاتحاد السوفياتي السابق فيما يتصل بتفكيك وتدمير الأعداد الضخمة من الأسلحة النووية، والتي ستؤدي إلى نشوء مشاكل لا حصر لها فيما يتصل بخزن وتصريف المواد الانشطارية. فالأمر هنا ينطوي على مسائل هامة تشغلنا جميعا، بشأن السلامة النووية وعدم الانتشار النووي على حد سواء.

ونرحب بالمساعدة التي وفرتها الحكومات الغربية، وكذلك الموارد التي تكرسها لهذه المهمة حكومة الاتحاد الروسي، بالرغم من أنها مطلوبة لأغراض أخرى عديدة. والمجتمع الدولي الذي سيستفيد من هذه التخفيضات في الأسلحة النووية يتحمل مسؤولية عن كفالة أنها ستجري بطريقة سالمة ومأمونة. وفوق كل شيء، لا بد من وجود تأكيدات بأن هذه العملية لا رجعة فيها، وأن المواد الانشطارية التي أزيلت من هذه الأسلحة لن يعاد تركيبها بتاتا مرة أخرى لتستخدم في صنع أسلحة نووية جديدة.

وكما يعرف الأعضاء، دأب وفدي دوما على الاشتراك في تقديم مشاريع قرارات في هذه اللجنة، تدعو إلى وضع حد لانتاج المواد الانشطارية المستخدمة في أغراض صنع الأسلحة. ومع ذلك، فنحن نحتاج، في هذه المرحلة، إلى أن ننظر فيما يتجاوز مسألة حظر الانتاج الجديد من المواد الانشطارية، وأن نسأل أنفسنا ما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به للسيطرة على المخزونات القائمة. فهذه المخزونات تتزايد بسرعة نتيجة لتفكيك الأسلحة النووية. وينبغي لنا أن ننظر، على وجه الخصوص، فيما إذا كان للوكالة الدولية للطاقة الذرية أي دور يمكن أن تضطلع به في هذا المجال.

وهذه هي إحدى الطرق التي نستطيع بها أن نجيب على السؤال الأول الذي طرحته في بداية بياني، وأعني كيف نحول التقدم الحالي في مجال تحديد الأسلحة النووية إلى خطوات لا رجعة فيها في عملية نزع السلاح النووي. ولكن هذا ليس هو السبيل الوحيد، ولا هو كاف في حد ذاته.

ويتعين علينا أن نضاعف من جهودنا لتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها تماما، ووضع حد، وإلى الأبد، للتجارب النووية. ولا بد أن ننظر فيما وراء تنفيذ التخفيضات المتفق عليها في الأسلحة النووية، وأن نبدأ النظر في إزالتها تماما، لا كمجرد طموح مبهم وإنما كهدف واقعي يمكن تحقيقه.

في السنة الماضية، دعوت إلى الإزالة الكاملة لكل الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية كهدف متوسط الأجل. وما زلنا نرى ذلك خطوة يمكن اتخاذها دون المساس بأمن أي دولة والنظريات والتكنولوجيات العسكرية الحديثة تدعم وجهة نظرنا هذه. فقد نبذت بالفعل فكرة التهديد بالإبادة النووية ردا على أي هجوم تقليدي. كما أن المذاهب العسكرية الحديثة تستبعد استخدام الأسلحة النووية إلا في أسوأ الظروف.

ومن ثم، فإننا نرى كل مبرر لأن تكون تلك البلدان، التي لم تبد استعدادها حتى الآن للتخلي عن خيار الأسلحة النووية الاستراتيجية، متأهبة للعمل سويا من أجل إزالة الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية التي تعد، بالإضافة إلى الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أشد الأسلحة زعزعة للاستقرار. ونحن نحث، مرة أخرى، كل الدول النووية على أن تنظر في اتخاذ هذه الخطوة.

والطريقة الأخرى التي نستطيع بها أن نجعل من عملية نزع السلاح النووي عملية لا رجعة فيها، هي من خلال وضع حد للتجارب النووية. ولسنوات عديدة، في هذه اللجنة وفي محافل أخرى، دعا وفدي، مع الأغلبية الساحقة من الوفود الأخرى في هذه القاعة، إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ومنذ

ذلك الحين، وحتى الآن، تمثل رد الدول النووية في قولها بأن التجارب النووية ضرورية للحفاظ على سلامة قواتها النووية وإمكانية الاعتماد عليها. ومن ثم، فإننا نعرب عن سرورنا البالغ لأن ثلاث من الدول النووية قد أعلنت تعليق برامج للتجارب. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي وفرنسا، ومؤخرا الولايات المتحدة، التي بذلك خطت خطوات جريئة وهامة استجابة لرغبات المجتمع الدولي التي أعرب عنها بوضوح.

والسؤال الأساسي الذي ينبغي أن يطرح الآن هو ما إذا كانت المزايا المتصورة للتجارب النووية تقل وزنا عن الآثار السلبية الأكيدة التي تترتب على هذه الممارسة بالنسبة لنظام عدم الانتشار الدولي. وبينما نقترب من مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيكتسي هذا السؤال أهمية أكبر، وسيقتضي الأمر منا جميعا أن نفكر مليا في ردنا.

وما زال وفدي يرى أن مسألة التجارب النووية ترتبط ارتباطا لا ينفصم بمسألة عدم الانتشار النووي، وبمستقبل معاهدة عدم الانتشار النووي على وجه الخصوص. إن موقفنا من هذه المسألة واضح: لا يمكن أن يكون عدم الانتشار النووي مسألة ذات منهج واحد. ولا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. وإذا لم تقربنا معاهدة عدم الانتشار النووي من هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ستفقد هذه المعاهدة مصداقيتها وتنبذ في نهاية المطاف. ومن الضرورة الحتمية ألا يحدث هذا*.

فما زلنا نعتبر أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي الدولي. ولهذا السبب، فإننا نتشاطر تماما وجهة النظر التي أعرب عنها بجلاء عدد كبير من المتحدثين في هذه المناقشة، والتي ترى ضرورة تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بعد عام ١٩٩٥. وقد شعرنا بالارتياح إلى حد بعيد بزيادة الانضمام إلى المعاهدة. ونحن نرحب، على وجه الخصوص، بانضمام فرنسا والصين، وكل منهما دولة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن. إن انضمام فرنسا والصين لن يضفي فحسب المزيد من السلطة والهيبة على المعاهدة، وإنما سيكفل أيضا إمكانية النظر على نحو شامل في كل المسائل ذات الصلة بمستقبلها، في مؤتمر عام ١٩٩٥. ونحن نناشد أولئك الذين ما زالوا خارج المعاهدة أن ينضموا إلينا، لكي نجعل نظام عدم الانتشار النووي عالمي الطابع حقا.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه، على وجه التحديد، إلى ما قاله ممثل المملكة المتحدة باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء حول مسائل هامة أخرى في مجال عدم الانتشار، بما في ذلك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضوابط التصدير؛ وإنني أؤيد، بطبيعة الحال، ما قاله في هذا الصدد.

وكان السؤال الثاني الذي طرحته في بداية بياني هو: كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسخر النوايا الحسنة التي تطورت في العلاقات الأمنية الدولية لتسوية الصراعات الإقليمية؟

من الأمثلة الواضحة في الوقت الراهن، الصراعات الدائرة في يوغوسلافيا والحالة في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، يحول انعدام الأمن في كلا المكانين دون تنظيم جهود الغوث الإنساني على نحو كاف وفعال. وفي الصومال، تزيد هذه المشكلة الأمنية من تعقيد الحالة الصعبة بالفعل والتي نشأت عن المجاعة. وقد قام المجلس الأوروبي، في اجتماعه في برمنجهام في الأسبوع الماضي، بدعوة كل الأطراف المعنية في الصومال إلى التقيد بوقف فوري لاطلاق النار، بغية السماح بالتوزيع السريع للمعونة، ودعا أيضا إلى الوزع السريع لقوات الأمم المتحدة في المناطق التي تحتاج إليها.

إن التقدم المحرز في نزع السلاح في السنوات الأخيرة يفيد أيضا، بطبيعة الحال، في حالات الصراع الإقليمي. فالجهود الرامية إلى مكافحة انتشار كل أشكال أسلحة التدمير الشامل قد ازدادت. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد إحساس جديد بالتعاون، وإن لم يتطور بعد إلى إحساس بالمشاركة، في النهج الدولي إزاء المسائل الأمنية. كما تعزز دور الأمم المتحدة. وفي نهجنا إزاء الأمن الدولي يتزايد الاتجاه يوما بعد يوم نحو رؤية القوة العسكرية باعتبارها تدميرا لا يمكن استخدامه على نحو مشروع إلا بناء على تفويض من مجلس الأمن، وفي هذه الحالة سيكون تدبيرا نلجأ إليه كملاذ أخير.

وثمة مثال ممتاز آخر على هذه الروح الجديدة للتعاون يتمثل في الاختتام الناجح للمفاوضات المتصلة بمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد سنوات من الاحباط والجمود. ونحن نهنئ كل المعنيين، وعلى وجه الخصوص رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح، السفير أدولف ريتر فون فاغنر، الذي أسهمت مهاراته العظيمة وطاقاته الخلاقة بفعالية في تحقيق هذا الانجاز.

وكل هذه التطورات موضع ترحيب. ومع ذلك فإننا جميعا، في رأيي، نشعر بقدر ما من عدم الارتياح، ذلك أننا ندرك المفارقة المتمثلة في أنه بينما قد يكون العالم الآن مكانا أكثر أمانا مما كان عليه قبل بضع سنوات، فهو ليس بالضرورة مكانا أكثر سلما.

فالاستقرار الإقليمي يتعرض للتهديد في العديد من أجزاء العالم لأسباب مختلفة. والاستقرار العالمي يتهدده استمرار وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية وأخطار الانتشار النووي، وبالرغم من وجود اتفاقية للأسلحة البيولوجية والتكسينية، والانتهاء مؤخرا من إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ما برح عدد كبير من الدول، فيما يبدو، مصرا على تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويبدو الأمر وكأن بعض الدول الأخرى قد شعرت بحاجتها إلى ارتداء عباءة سباق التسلح التي خلعتها الدول العظمى.

وأحد العوامل الأساسية التي تزيد من تفاقم العديد من الصراعات الإقليمية هو وجود مستويات عالية بشكل غير طبيعي وغير ضروري للأسلحة التقليدية. وهذا هو أحد ملامح العديد من مجالات التوتر والصراع الراهنة. والخطر الذي يشكله التراكم المفرط للأسلحة التقليدية في مناطق كثيرة من العالم يستحق، على الأقل نفس الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لحظر انتشار أسلحة التدمير الشامل. وهذه حقيقة معترف بها على أوسع نطاق، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة هامة نحو مواجهة مشكلة الأسلحة التقليدية. وكما سبق أن أوضح ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، فإننا نعلق أهمية كبرى على هذا السجل، ونأمل أن تتعاون كل الدول في إنجاحه. وينبغي أن نستفيد جميعا من دورة اللجنة الأولى هذه لضمان أن يحقق السجل نجاحا عاجلا عند تقديم أول تقاريره إلى اللجنة في العام القادم.

لكن الوضوح في عمليات نقل الأسلحة ليس كافيا بحد ذاته. وتعتقد الحكومة الأيرلندية أن هناك حاجة إلى ضبط النفس، حتى لا تؤدي الأعداد المفرطة من الأسلحة إلى تفاقم أو زعزعة استقرار حالات كان يمكن أن تبقى سلمية لولا وجودها.

وبطبيعة الحال، فإننا نعترف بأن لكل دولة الحق، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في حيازة الأسلحة للدفاع عن نفسها. كما نعترف، بأنه من الصعب أن نحدد، بأية طريقة موضوعية أو تجريبية، مستوى الأسلحة الذي يتطلبه أي بلد للدفاع عن نفسه. وفي نفس الوقت، لا يواجه أحد منا صعوبة في التعرف على دولة ما مفرطة في التسلح. وبالتالي يجب أن ننظر في الخطوات التي ينبغي اتخاذها لخفض الإفراط في التسلح دون التدخل في الحقوق المشروعة للدول في التزود بوسائل الدفاع عن نفسها.

وقد تحدث وزير خارجية أيرلندا عن اقتناعه بضرورة اتخاذ خطوات جديدة وخلاقة في هذا المجال. وهو يعتقد أن أحد النهج التي قد تساعد على تحقيق هذا الهدف هو اعتماد مدونة سلوك لعمليات نقل الأسلحة التقليدية. ومن شأن هذه المدونة أن تدعو الدول إلى أن تمارس، طواعية، إحساسا خاصا بالمسؤولية في صادراتها وارداتها من الأسلحة التقليدية. وقد يتضمن ذلك الاتفاق على ممارسة قدر خاص من ضبط النفس في نقل الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا وفيما يتصل بالبلدان والمناطق التي يسودها التوتر. وقد تتضمن أيضا تعهدات تقطعها الدول على نفسها بممارسة الاعتدال في نفقاتها العسكرية. ولئن كانت المدونة لن تتضمن قيودا محددة على عمليات نقل الأسلحة، فعلى الدول أن تتعهد بأن تضمن إلى أبعد حد ممكن، ألا تؤدي مشترياتها أو ما تنقله من أسلحة إلى دول أخرى، بأي حال من الأحوال، إلى تقويض الأمن أو الاستقرار الدوليين.

ونحن ننظر إلى مدونة السلوك هذه على أنها استمرار للخطوات التي اتخذت بالفعل صوب تطوير نهج مسؤول يتحلى بضبط النفس تجاه عمليات نقل الأسلحة. وقد اعتمدت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في حزيران/يونيه ١٩٩١ مجموعة من المعايير المشتركة التي ترتكز عليها سياساتها لتصدير الأسلحة. وتتضمن هذه المعايير: صيانة السلم والأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي؛ واحترام حقوق الإنسان في بلد الوجهة النهائية؛ واحترام الالتزامات الدولية - مثل جزاءات الأمم المتحدة أو اتفاقات عدم الانتشار. وفي تموز/يوليه ١٩٩١، اعتمدت قمة لندن الاقتصادية لمجموعة البلدان السبعة مجموعة من المبادئ لمواجهة الأخطار الناشئة عن المقتنيات المفرطة من الأسلحة التقليدية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، اعتمدت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مجموعة من المبادئ التوجيهية المشتركة لتصدير الأسلحة التقليدية.

وبالتالي، فإننا نعتقد، أن وجود مدونة دولية للسلوك يمكن أن يوسع من نطاق هذه المبادرات ويعززها، ويتيح فرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء المصدرة أو المستوردة للأسلحة، لأن تبدي التزامها بضبط النفس في هذا الميدان، علاوة على أن من شأن هذه المدونة أن تكمل أيضا سجل المنظمة للأسلحة التقليدية، وتوضح الرابطة الوثيقة بين الوضوح وضبط النفس.

وليس في مقدورنا أن نقف جامدين في الجهود الرامية لتحقيق نزع السلاح. ومهما كان تدرج الخطوات المتخذة فعلا، فعلينا أن نستمر في البحث عن سبل جديدة للدفع قدما بالزخم الموجود حاليا.

وعودة إلى الأسئلة التي طرحتها في بداية بياني، أعتقد أن بإمكاننا أن نجعل عملية نزع السلاح النووي عملية لا رجعة فيها، وأننا نستطيع أن نتوصل إلى طرق لتسوية الصراعات الإقليمية سلميا، كما نستطيع أن نحقق المزيد من ضبط النفس في عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وقد حاولت أن اقترح بعض السبل التي يمكن بواسطتها تحقيق ذلك. لكن الأمر يحتاج منا جميعا إلى الإرادة الجماعية وإلى عزمنا المعقود على تحقيق النجاح. فلنبرهن خلال هذه الدورة على أننا نمتلك ذلك العزم، وأننا لدينا نفس الإرادة لاستخدامه لمصلحة بلداننا وشعوبنا جميعا.

السيد إردنيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، في بيان اليوم، أن اتناول البند المتعلق بالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية.

وقد أيدت منغوليا دائما على مدى السنين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتجريم وإزالة الأسلحة الكيميائية التي اتضحت آثارها المهلكة والعشوائية عدة مرات خلال هذا القرن، كما حاولت الإسهام في تلك الجهود. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن التطورات والتغيرات الهامة الأخيرة في الهياكل الدولية، يسرت الانتهاء من أعمال مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بمشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي نفس الوقت، يلاحظ وفدي ما بذله مؤتمر نزع السلاح من جهد شاق وما أبداه من مثابرة في سبيل التوصل إلى تلك النتيجة الناجحة. وأود، مرة أخرى، أن أتقدم بتهانينا إلى جميع البلدان المشاركة، وخاصة إلى وفدي استراليا وألمانيا على تفانيهما وجهودهما الدؤوبة.

وقد وصفت الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/C.1/47/L.1 الاتفاقية بحق بأنها "اتفاق لنزع السلاح غير مسبوق وعالمي وشامل وقابل للتحقق ومتعدد الأطراف". ويجب أن يقيم مشروع الاتفاقية من واقع مزاياه، وباعتباره وثيقة قانونية فريدة، تنص على إزالة المخزونات الموجودة، وتحظر إنتاج فئة كاملة، من أسلحة التدمير الشامل.

وأود أن أؤكد هنا أننا نرى أيضا أن هذه الاتفاقية تمثل علامة بارزة أخرى على الطريق المؤدى إلى عالم خال من أسلحة التدمير الشامل.

وإذا ما نفذت الاتفاقية تنفيذا كاملا، وتم التحقق منها على النحو الواجب، فإنها ستساهم مساهمة كبيرة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وهي أيضا تلقي ضوءا جديدا وإيجابيا على الجهود الجارية لإنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل، وتعزز قضية عدم انتشار هذه الأسلحة.

وتأمل منغوليا في أن يؤدي ثراء الخبرة المكتسبة خلال سنوات من المفاوضات بغية تحقيق توازن حساس في المصالح، وبخاصة في مجال التحقق، إلى إثبات جدواه في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في المستقبل.

إننا نرى اليوم بالفعل أن فكرة تطبيق مفهوم نظام التفتيش بالتحدي، مع إدخال التعديلات الضرورية، على اتفاق قائم لنزع السلاح، ألا وهو الاتفاقية الخاصة بالأسحلة البيولوجية، تستحق أن يدرسها المجتمع الدولي دراسة متأنية.

ويرى وفد بلدي أن الإبرام الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية كان عاملا فعالا في تشجيع الحكومات على تجديد التزاماتها بجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، بمصداقيته وهيبته المعززتين حديثا، من الاستفادة من هذا التطور، وأن يحرز التقدم الذي طال البحث عنه، فيما يتعلق بالبنود الأخرى المدرجة على جدول أعماله.

وفي النطاق الأعم نرى أن الاتفاقية، تمثل إسهاما هاما في ظهور نهج عالمي جديد تجاه قضايا الأمن ونزع السلاح.

وتؤكد منغوليا مجددا على عزمها المعلن على أن تكون من الموقعين الأصليين على الاتفاقية، وتتطلع إلى الاشتراك في مراسم الاحتفال بالتوقيع على الاتفاقية في باريس في أوائل العام المقبل.

وعملا بأحكام الاتفاقية، نتوقع أن تنشأ اللجنة التحضيرية وتبدأ عملها في أقرب وقت ممكن، من أجل كفالة حسن سير تنفيذ أحكام الاتفاقية، وكذلك من أجل تقديم المساعدة الضرورية للهيئات الوطنية التي ستنشأ بمقتضى الاتفاقية. ونؤيد تأييدا تاما اقتراح استراليا بتنظيم اجتماع مبكر لرؤساء الأمانات الوطنية المسؤولة عن المسائل المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتي ستساعد في ضمان التنفيذ الموحد لهذه الاتفاقية وتسجل أية صعوبات تصادفها في قيامها بذلك.

إن منغوليا، بوصفها بلدا يخطط لتنمية صناعته الكيميائية، تعتزم أن تستفيد استفادة كاملة من أحكام الاتفاقية فيما يتصل بتشجيع التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والتعاون في مجال الصناعة الكيميائية والنهوض بتجارتها.

ونرحب باختيار لاهاي كمقر للمنظمة التي ستنشأ مستقبلا لحظر الأسلحة الكيميائية. ونأسف لأن مسألة تكوين المجلس التنفيذي، وهو أحد الأجهزة الرئيسية لتلك المنظمة، لم تتم تسويتها على نحو يرضي جميع الأطراف. ومع هذا فإن وفد بلدي يثق بأن المنظمة سوف تضطلع بمسؤولياتها بشكل فعال. كما نأمل في أن تتكون أمانة المنظمة من موظفين متعددي الجنسيات ومؤهلين تأهيلا مناسبا، وأن تولي اهتماما خاصا لتدريب المفتشين والمتخصصين من البلدان النامية.

السيد البطاشي (عمان): اسمحوا لي في البداية أن أنقل للسيد نبيل العربي، نيابة عن وفد سلطنة عمان، أرق التهاني بمناسبة اختياره رئيسا للجنتنا هذه. ونحن على ثقة من أن مؤهلاته الدبلوماسية وخبراته العلمية سيكون لها الأثر البالغ في قيادة دفة أعمال لجنتنا. كما يسعدنا أن نتوجه إلى سلفه، السيد وكيل وزارة الخارجية في بولندا، بعظيم الامتنان والشكر على قيادته الحكيمة لأعمال اللجنة خلال الدورة الماضية. وفي هذا السياق، نتوجه كذلك بتهنئة قلبية أخرى لأعضاء المكتب على اختيارهم.

لقد فجعنا بخبر الكارثة التي ألمت ببلاده مؤخرا، وعبر، السيد العربي نتوجه إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة، حكومة وشعبا، بتعازينا القلبية في هذا المصاب الأليم. ولا يساورنا أدنى شك في أن شعب مصر الشقيق سيتجاوز هذه المحنة بجلد وصبر، كما عرف عنه دائما.

نجتمع هذا العام في ظل إنفراج دولي عالمي الطابع. فسقوط سور برلين، وانهيار الاتحاد السوفياتي، أديا إلى انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب. ولنا أن نفخر، نحن المعنيين بنزع السلاح، بما تحقق، على المستويين الثنائي والدولي، من اتفاقيات وصكوك أدت إلى انخفاض في حدة المواجهة التي استبدل بها تعاون فعال. إلا أن ما تحقق لا يعبر عن الآمال العريضة التي تختمر في نفوسنا، وتهدف إلى القضاء التام والشامل على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وصولا إلى غاية سامية من العيش الرغيد، في ظل مجتمع دولي متكاتف ومتعاون ومسالم.

إن التحديات التي يواجهها العالم في ميدان التسلح لا تزال ضخمة وصعبة، نظرا لتكدس العديد من أنواع الأسلحة ذات الصبغة التدميرية الشاملة. وعلى سبيل المثال، فإن ترسانات الأسلحة النووية، وما تمثله من رعب، لا تزال قائمة. ويجري التنافس حول اقتناء واستنباط أنواع معقدة منها بحجج توازن الرعب، التي كانت تطلق في الماضي وجرى تعديلها وتجميلها اليوم، ليصبح اقتناء هذه الأسلحة مبررا بسبب تهديدات الأمن الوطني كما تدعي بعض الدول. وفي كل الأحوال فإن مثل هذه الحجج واهية، وعلى العالم التصدي للخارجين عن الإرادة الدولية بحزم لا هوادة فيه يتمثل في القضاء التام على هذا الكابوس الخطير.

إن الشرق الأوسط يعتبر مثالا واضحا وشبحا جاثما على رؤوس قاطنيه من جراء انتشار السلاح النووي، الذي لن يجلب ألا الويلات والدمار الشامل، والذي يتسبب في زعزعة سلام وأمن المنطقة. ومن هذا المنبر، تناشد سلطنة عمان العالم المحب للسلام ضرورة اتخاذ إجراء فوري وفعال لمخزونات السلاح النووي في المنطقة، لأن أمن المنطقة لا يمكن تجزئته عن أمن العالم، نظرا لارتباط الشرق الأوسط العضوي بالعالم، متمثلا في ارتباطات ثقافية واقتصادية وسياسية وجغرافية. ولهذا، ومن أجل الوصول إلى تدعيم هذه الروابط، نحث على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي. ولا شك أن الأمم المتحدة مطالبة بدور ريادي وأكثر شمولية في هذا المضمار.

وما يُقال في حق السلاح النووي، ينطبق تماما على السلاح الكيمياوي، نظرا لما له من قوة تدميرية هائلة. إن بلادي ترى أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيمائية، التي تم التوصل إليها أخيرا في جنيف، صك ملائم للقضاء على آفة السلاح الكيمياوي. إلا أن هذه الاتفاقية، أولا، ستظل رهنا بمدى انصياع الدول الموقعة عليها واحترامها لها. وثانيا، فإن الاتفاقية لن تكون ذات مردود على المستوى الإقليمي. فهناك الكثير من الأقاليم المشبعة بالسلاح النووي، وتوجد بها دول لا تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على منشآتها. ومن هذا المنطلق، فإن رفض بعض الدول الانضمام إلى هذه الاتفاقية، والتصديق عليها قرار نجده، في رأينا، مشروعا نظرا للأسباب التي أسلفت.

نود أن نُعبر عن ترحيبنا وإشادتنا بالشجاعة التي باتت تتحلى بها أكبر دولتين حائزتين للسلاح النووي؛ وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، في علاقتهما في مجال نزع السلاح. فالاتفاق الخاص بتقليص أسلحتهما إلى الثلث أمر يثلج الصدر، ويلقى كل الدعم من قبلنا، لما له من أثر في دعم مصداقية الدولتين وإبراز عزمهما الأكيد على التقدم في مجال نزع السلاح بخطوات كبرى مدروسة. وفي هذا السياق، نُعرب عن عظيم غبطتنا بإعلان الولايات المتحدة الأخير والقاضي بوقف إجراء التجارب لمدة تسعة أشهر. وترى بلادي أن هذا الإعلان سيضفي إلى مجال نزع السلاح قوة جديدة، ويدعم جهود مختلف الدول المتحفزة للقضاء على التسلح في أكبر صوره.

إن إجراء التجارب، مهما صاحبها من توضيحات، سيبقى الشغل الشاغل في ميدان التسلح. فإذا كان المجتمع الدولي جادا في القضاء على التسلح، وصولا إلى عالم حر ومتعاون، يجب أن ينظر بجدية إلى موضوع التجارب والبحوث التي تجرى تحت حجج مختلفة. ولا يوجد أدنى مجال للشك في أن الإصرار على استمرارية استنباط أنواع جديدة من السلاح نتيجة للتجارب المقامة، يصيب جهود المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح بخيبة أمل كبيرة. ولذلك، فإن الحل في نظرنا يكمن في وقف كامل لهذه التجارب. وبلادي تُدرك تماما الصعوبات والتحديات ذات الصبغة الفنية التي تقف حائلا أمام بعض الدول في هذا المجال. إن عامل بناء الثقة والشفافية يُشكل حجر الأساس في التفاهم بين القوى العظمى. ونحن نطالب بإعطاء هذا الموضوع مزيدا من قوة الدفع والاهتمام، ليتسنى المضي قدما في برنامج القضاء على التسلح بالشكل المطلوب.

لقد أعلنا من هذا المنبر العام المنصرم تأييدنا، من حيث المبدأ، لفكرة إنشاء سجل لتقييد عمليات نقل وبيع الأسلحة التقليدية. وفي الوقت ذاته، شددنا على أن عوامل الشمولية وعدم التمييز والشفافية يجب أن تكون من بين الأهداف الرئيسية التي ينطوي عليها المشروع، إذا ما رغبت الدول المقدمة له دعما كبيرا ومنقطع النظير. إلا أنه، وللأسف، لدى بلادي بعض المشاغل من جراء نتيجة الدراسة التي توصل إليها فريق الخبراء المعني. وسنتابع عن كثب مستجدات هذا الموضوع في حينه.

إن موضوع التسلح البحري قيل فيه الكثير. ومع الأسف لم يعد يحظى باهتمام. إننا ننظر بجدية إلى خطورة هذا النوع من التسلح، الذي يحمل الكثير من المخاطر للدول الصغيرة التي لا تملك نظما دفاعية بحرية جيدة. وفي هذا السياق، نطالب جميع الدول التي تملك نظما وقدرات عسكرية متطورة جدا باتخاذ تدابير معينة نحو تخفيض المخاطر من جراء حدوث مجابهات وحوادث بحرية، وخاصة من السفن النووية التي تجوب البحار والمحيطات. ونؤكد هنا أن أية مجابهة من هذا النوع ستترتب عليها نتيجة لن تُحمد عقباها. وفي هذا المجال نرى أن الجهود الثنائية التي تُبذل، يجب أن تُدعم بجهد عالمي، من خلال مؤتمر نزع السلاح، على أن يتم وضع تدابير سلمية للنشاطات البحرية غير العسكرية، وأن تعطى ضمانات للدول المطلة على البحار، والسفن التابعة للدول المحايدة في المنازعات.

وقد دأبت سلطنة عـُمان، عبر المحافل الدولية، على دعم جميع الجهود المبذولة لإخلاء منطقة المحيط الهندي من الأسلحة بأشكالها كافة وطالبت بلادي مختلف الأطراف نبذ خلافاتها والنظر بصورة جدية للمسألة، نظرا لما يُمثله المحيط من إرث حضاري وطريق دولي عـَبـَرت عليه حضارات العالم المختلفة التي ساعدت في الماضي على التلاقي ونشر روائع الفكر والثقافة بين الشعوب، ناهيكم عن المبادلات الاقتصادية العملاقة التي كانت تتم.

ومن هذا المنبر العالمي، نناشد، مرة أخرى، هذا المحفل الدولي بضرورة دعم جهود إخلاء المنطقة من أسلحة الرعب. وفي هذا الإطار فإن سلطنة عـُمان تدعم الجهود الحثيثة المبذولة لعقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو في عام ١٩٩٣. ونناشد مختلف الدول المعنية دعم جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وبذل قدر من التعاون والمرونة للدفع بأعمال اللجنة قدما حتى يتسنى تحقيق الهدف المنشود من إقامة

المؤتمر، لما فيه صالح ونفع مختلف الأطراف. ويحدونا التفاؤل والأمل في أن تستجيب هذه الأطراف لصوت المنطق، حيث أن الإقليم بات لا يتحمل الكثير من المزايدات على أمنه وأمن أبنائه، الذي يعتبر، بلا أدنى شك، جزءا من أمن العالم*.

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن بلادي دأبت، ومنذ فترة طويلة، على تأييد جهود نزع السلاح، إلا أننا، نظرا لاستمرار بعض الدول في سياسات ترمي إلى امتلاك أسلحة فتاكة، نرى أنه من الضرورة بمكان أن تُعطى ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة بمختلف أنواعها، في حالة الاعتداء عليها، وأن هذه الضمانات يجب أن تكون فعالة حتى تحقق، ولو بصورة محدودة، مبدأ التوازن.

إن جهود إقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة تلقى منا في سلطنة عُمان الدعم والترحيب كافة. وإن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الدول في المنطقة. ومن ثم، فإن جهد هذه الدول يجب أن يدعمه جهد مماثل من قبل المجتمع الدولي حيث يصب الإثنان في بوتقة واحدة. وإذا ما استمرت السياسات ضيقة المدى والقائمة على الأنانية والأحادية، والمتمثلة في حب السيطرة والبروز، في أي إقليم كان، فإن الجهود المبذولة لإقامة مثل هذه المناطق، سيكون مصيرها الفشل الذريع بلا شك، وعلى هذه الدول أن تُدرك أن العالم اليوم يتغير بصورة مذهلة نحو تحقيق مصالحات تكون دائمة وتُساهم في استتباب الأمن والسلم.

إن نزع السلاح، والأمن والسلم الدوليين أمران متكاملان، ولا يمكن، بأي حال من الأحوال، فصل أحدهما عن الآخر، وهما مرتبطان عضويا، لذا، فإن أي تقدم في الأول ينعكس إيجابيا على الثاني. إن المستقبل يُبشر بالخير في ظل الجهود الحثيثة والمكثفة التي تبذل حاليا في ميدان نزع السلاح. ولكن علينا ألا نُغرق في التفاؤل، فالتحديات لا تزال جسيمة، وانتكاسات الأمن والسلم، في العديد من الأقاليم، والتي انتشرت فيها من جراء الصراعات العرقية الضيقة، وتدهور المستويين الاقتصادي والاجتماعي لبعض الشعوب، جاثمة أمام الأنظار. وبطبيعة الحال، فإن أي حل لهذه المشاكل لا يمكن أن يُكتب له النجاح في ظل التدخل غير المبرر في شؤون هذه الدول من قِبَل البعض. ومن منطلق حرصنا على استتباب الأمن العالمي، نرى أن حل الصراعات الإقليمية هو واجب منظمتنا العالمية، ويجب أن يكون قائما على أسس وقواعد محددة تجذب الأطراف المتناحرة. كما أن المنظمة الدولية ملقى على عاتقها مسؤولية المساواة والعدالة عند التدخل لحل أي صراع.

إن سلطنة عُمان، ومن خلال فلسفتها القائمة على محاور وركائز حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير، وتبادل المنافع والمصالح، ودعم الحوار كوسيلة لحل الخلافات، ترى أن هذا الأسلوب كفيل بتحقيق التعايش السلمي الطويل الأمد. وتوقيعنا على اتفاقية الحدود مع الجمهورية اليمنية الشقيقة بتاريخ الأول من تشرين الأول/أكتوبر الحالي نابع من قناعتنا بسلامة المبادئ المذكورة. إن طموحنا في إقامة عالم آمن ومتعاون مرهون بمبدأ احترامنا لمبادئ التعايش ونكران الذات. وإن فكرة احترام حسن الجوار،

وعدم التدخل، واتباع سياسة الحوار الهادئ والمرن، في حل الاشكالات، نراها مثالية، ولو طبقت بعزم وحرص لكفيلة بتحقيق الأمن والتعاون.

واستطرادا لإبراز هذه الأفكار الموضوعية التي ربما يبدو للبعض في طرحها طموح كبير أكثر من اللازم، فإن سلطنة عـُمان تـُعرب عن دهشتها لتطورات الأحداث بين الجارتين، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية حول قضايا الجزر المتنازع عليها. وإننا نـُعلن هنا أننا ضد مبدأ ضم أراضي الغير بالقوة، ونعتبرها سابقة على المجتمع الدولي تولي مسؤولياته فورا تجاهها وبدون أدنى تردد. وإذ نـُعلن هنا عن حق دولة الإمارات الشقيقة السيادي على هذه الجزر، فإننا نناشد جمهورية إيران الإسلامية التحلي بالجدية وتحكيم العقل والمنطق في معالجة هذا الموضوع، ضمانا لاستمرار أسس ومبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار التي تربط الشعبين الصديقين وشعوب المنطقة، وتحاشيا لإسقاط المنطقة بأجمعها في بؤر جديدة من الصراعات التي عانينا منها كثيرا.

إن كل يوم يمر يثبت مدى فعالية وأهمية منظمتنا العالمية. وليس بخاف على أحد أن المنظمة أصبحت تقوم بدور ريادي في حل مشاكل العالم المختلفة. ومع حلول عقد التسعينات، أثبتت المنظمة مدى أهليتها للقيام بدور فاعل. وبلادي تـُقدر، مع الشكر، الدور الذي لعبته المنظمة، منذ قيامها، في حل كثير من المشاكل. إلا أننا نرى أن الدور الملقى على عاتق منظمتنا اليوم أسمى وأعظم شأنا من ذي قبل. ومع انفجار حدة ونوعية مشكلات عالمنا اليوم في قطاعات البيئة، والتنمية، والبناء الاقتصادي والاجتماعي، يتحدد دور آخر أصعب للمنظمة، عليها أن تقوم به.

ففي السابق، كان دورها يقتصر على عمليات صيانة السلم ونزع السلاح، وعلى مسائل ذات صبغة سياسية. والكل مدعو اليوم إلى المساهمة في تعزيز وحدة وفعالية منظمة الأمم المتحدة ودعمها بشتى السبل، كي تستطيع تحقيق الدور المطلوب. ونحن في عـُمان متفائلون بأهمية الدور المستقبلي للمنظمة العالمية، إذا ما قامت جميع الدول، جماعيا، بتقديم الدعم المطلوب. ونحن على أتم الاستعداد للقيام بدورنا المتواضع في هذا الشأن.

من المشاكل التي تؤرقنا جميعا في عالم اليوم، مشكلة التلوث البيئي. ويقلقنا بصورة تدعو إلى الانزعاج ما تقوم به بعض الدول من ممارسات لا حضارية تتمثل في دفن النفايات السامة الناتجة عن بعض صناعاتها العسكرية، بصورة فردية أو عن طريق الشركات عبر الوطنية، في أراضي الغير، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب المحيط الهادئ، الأمر الذي يترتب عليه خطر محدق بالبيئة وما عليها من كائنات.

إن نشر هذه السموم بصورة لا أخلاقية يجب التصدي له بحزم من قبل المجتمع الدولي. وإن سلطنة عمان، وانطلاقا من فهمها المتأصل لقضايا البيئة، واهتمامها الشديد بها، تدعو إلى إبراز ملف البيئة بشكل أكبر واهتمام أشمل على الساحة الدولية. وفي هذا السياق، توجه بلادي دعوة من القلب إلى من يهمه الأمر، بالاستماع إلى صوت الضمير، والكف عن هذه المهاترات البيئية التي تسيء إلى منجزاتنا الحضارية. ومن هنا أيضا، نطالب المجتمع الدولي بأن يقف بحزم لا هوادة فيه إزاء هذه المشكلة، بوضع صكوك وتدابير ملزمة ضد دفن النفايات السامة في أراضي الغير.

إن موضوع غزو الفضاء يمثل شأنا ذا أهمية للعالم أجمع. وبالتالي فإنه لا يجوز أن يكون حكرا على بعض الدول المتقدمة. وعليه، فإننا نناشد مخلصين جميع الدول التي تمتلك مؤهلات تكنولوجية وقدرات علمية واقتصادية، الكف عن اتخاذ الفضاء حلبة للصراع ومكانا لسباق التسلح المهول المحفوف بالمخاطر التي تعرض البشرية للفناء. ونحن في عمان نقدر أي إنجاز علمي تتوصل إليه الدول المتقدمة، ويعود بالمنفعة على بني البشر. لذلك نؤيد اقتراح إخلاء الفضاء من سباق التسلح، على أن يقتصر غزوه على الاكتشافات العلمية المفيدة التي تساعد على إثراء الفكر والعلم للإنسان.

إن أهمية التكنولوجيا في عصر اليوم ليست بحاجة إلى إيضاح. وهناك دول قطعت أشواطا بعيدة ومتقدمة جدا في التفوق التكنولوجي. كما أن هناك دولا ليست لديها مثل هذه الإمكانيات، نظرا لاحتكارها من قبل الدول المصنعة. والحاجة باتت ماسة اليوم إلى أن تتفهم الدول المتقدمة طبيعة النداءات الموجهة إليها من قبل الدول النامية لمساعدتها في المجال التكنولوجي. إن بلادي تؤيد الاقتراح القاضي بنقل التكنولوجيا ذات الطابع السلمي من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية، إذا ما أريد لمبدأ الشراكة الذي تقوم عليه علاقة الشمال الغني بالجنوب الفقير الاستمرارية والثبات لمصلحة الطرفين.

ختاما، تعلن بلادي ترحيبها بكل الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ومباركتها لها. وهذه الجهود ستنعكس إيجابا لمصلحة الأجيال المقبلة التي نتمنى ألا تعيش، ولو للحظة واحدة، هاجس التخوف من الأسلحة المدمرة. إن الفرصة القائمة حاليا لن تتكرر. وإن اغتنام الفرص، وخاصة في ميدان نزع السلاح، ضروري وهام جدا. وإذا ما تكاتفت جميع الجهود الخيرة المبذولة من أكثر من طرف، وصاحبها دعم على المستوى العالمي، فمن المؤكد أن التسلح سيتم القضاء عليه جديا، وسيزول إلى غير رجعة. ولكن الإغراق في التفاؤل ليس بمستحب. فالتحديات في مجال نزع السلاح كثيرة وصعبة، وهي لن تلقى حلولا بين يوم وليلة، وإنما بالعزيمة وحدها تتحقق الحلول. وعقد التسعينات من المؤكد أنه سيمثل نقلة موضوعية في ميدان نزع السلاح، وصولا إلى أبواب القرن المقبل الكبير في طموحاته، والذي نتمنى أخيرا أن ترتاح فيه البشرية من ويلات الحروب والدمار، وتنعم برخاء وأمن عامين، إن شاء الله.

السيد كباكبو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد بنن أن يهنئكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. إن وفدي مقتنع بأنكم ستواصلون توجيه أعمالنا بفطنتكم المعهودة التي يعترف بها الجميع.

نتقدم بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء المكتب، وهم دبلوماسيون مخضرمون تثق بهم بنن، كما نتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء أمانة اللجنة الذين يستحقون امتناننا على التزامهم بقضية السلام.

منذ نهاية الثمانينات تحدث تغيرات إيجابية على الساحة الدولية. فالمجابهة والتناحر العالمي يحل محلهما التفاهم والحوار والتعاون الدولي.

وبانتهاء الحرب الباردة يوجد إدراك متعاظم بأننا لم نعد بحاجة بعد اليوم لإرساء السياسات الأمنية الوطنية على التكديس المطرد للأسلحة، أو على التفوق العسكري والاستراتيجي، بل ينبغي إرساؤها على تدابير فردية أو جهود مشتركة لتحقيق تخفيض متوازن كبير في الأسلحة إلى مستويات تتناسب والاحتياجات الدفاعية المشروعة فقط.

وهذا هو سبب ترحيب وفدي، وترحيب وفود أخرى أعضاء في حركة عدم الانحياز، بمختلف المبادرات الأخيرة للمضي قدما من تجميد الأسلحة إلى تخفيضها والحد منها، بل حتى التخلص منها كليا. فلم يؤد تكديس الأسلحة وتطويرها إلا إلى زيادة الأخطار التي تتهدد الأمن في العالم، وقد تستمر في فعل ذلك.

في هذا السياق المؤاتي، يمكن للمرء أن يلاحظ، من بين جملة أمور، مبادرات الدولتين العظميين الفردية بتخفيض ترساناتهما النووية دون الدخول في مفاوضات مطولة؛ وبروتوكول لشبونة المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢، الذي وقعته الولايات المتحدة والجمهوريات الأربعة التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، والتي توجد أسلحة نووية في أراضيها، والتي تعهدت، فضلا عن ذلك، بالتصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية؛ وانضمام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الوقت الذي تعهدت فيه بتدمير جميع ترساناتها النووية المشمولة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بحلول عام ١٩٩٩؛ ومختلف حالات الوقف المؤقت للتجارب النووية، المعلنة من جانب واحد؛ وانضمام فرنسا والصين - وهما دولتان نوويتان أيضا - إلى معاهدة عدم الانتشار هذا العام.

وهذه مبادرات إيجابية، تزداد عددا في كل أنحاء العالم، وتمهد الطريق لنزع السلاح النووي أو إنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل في مناطق مختلفة، وذلك بفضل النوايا الصادقة التي تبديها، بشكل فردي أو جماعي، الدول التي تملك أسلحة أكثر مما تحتاج فعلا.

وفي كل مكان نرى آفاقا حسنة للتقدم صوب إنهاء أزمات وطنية مثل الفصل العنصري، وصوب تسوية صراعات إقليمية.

وفي اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، اغتنم المجتمع الدولي الفرصة لكي يؤكد من جديد، وعلى أعلى مستوى سياسي، التزامه بتحقيق السلم والتنمية في العالم. وأظهر مجلس الأمن أنه قادر الآن على حسم الصراعات، ونتيجة لذلك زادت أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلم وصنع السلم.

وفي ميدان نزع السلاح، التزم مجلس الأمن بالعمل من أجل إزالة أسلحة التدمير الشامل. وبالتالي فإن اللجنة الخاصة التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، والتي رسمت نهاية حرب الخليج، تعمل الآن لمنع انتشار هذه الأسلحة في الشرق الأوسط.

وفي سياق أوسع، فإننا نتحرك صوب اعتماد تدابير محددة لزيادة الوعي في إطار عملية نزع السلاح، مستخدمين في ذلك المبادئ التوجيهية والتوصيات التي وضعتها هيئة نزع السلاح بشأن تقديم المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، وبشأن السجل العالمي وغير التمييزي للأسلحة التقليدية الذي يجرى الإعداد له الآن في المقر، والذي من المتوقع أن تدرج فيه، في نهاية المطاف، أنواع أخرى من الأسلحة.

والآن، وبعد أن نجح مؤتمر نزع السلاح، بعد مفاوضات استمرت عدة أعوام، في وضع مشروع اتفاقية للقضاء على الأسلحة الكيميائية، يود وفد بنن أن يهنئ المفاوضين على جهودهم، وأن يشير، بوجه خاص، إلى رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية، السفير أدولف ريتر فون فاغنر، ممثل ألمانيا، الذي خدم اللجنة بهذا القدر من المهارة والتفاني.

إننا جميعا ندرك أن وضع أي تدبير أمني للجميع مهمة صعبة، لأن المشاغل الأمنية المشروعة لكل الأطراف ليست متماثلة في جميع الأحيان، وإن الاختلافات تجعل من الصعب التوفيق بين جميع المصالح. ومع ذلك فإن مشروع الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية التي سيُفتح باب التوقيع عليها قريبا، يعتبر بادرة أمل، لعلها تؤدي في يوم ما إلى معاهدة لنزع السلاح يمكن التحقق منها.

إن بنن التي لا تعتقد على الإطلاق أن استخدام القوة في العلاقات الدولية حل سليم، لا تمتلك أسلحة كيميائية ولا منشآت لإنتاج هذه الأسلحة، وليست لديها أية نية لاستحداث تلك الأسلحة. وقد دفعها هذا الاعتقاد إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/47/L.1. إن بنن، تحيط علما بارتياح بالغ بمشروع الاتفاقية التي تفتح آفاقا للتعاون الدولي في مجال الصناعات الكيميائية للأغراض السلمية، وستوقع على هذه الاتفاقية وتصدق عليها حالما تسمح أحكام دستورها.

وكطرف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن بنن ترحب باستمرار عمل فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد ودراسة تدابير التحقق الممكنة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، لأن تدابير التحقق من شأنها أن تعزز الاتفاقية بالثني عن صنع تلك الأسلحة. وبنن مقتنعة تماما بأنه، بالإضافة إلى تبادل المعلومات بشأن البحوث البيولوجية لزيادة الثقة بين الدول الأطراف، سيكون من الممكن تزويد هذه الاتفاقية بنظام حقيقي للتحقق.

وعلى الرغم من هذه النواحي الإيجابية، ومن التحسن في المناخ السياسي الدولي، لا تزال التهديدات العسكرية وغير العسكرية تحدق بالسلم والأمن الدوليين وبقيم دولية مشتركة مثل الديمقراطية. وتتضمن التهديدات العسكرية ما يلي: الإمكانية المستمرة لنشوب حرب نووية، عمدا أو بالصدفة، نتيجة لتمسك بعض الدول بسياسة الردع النووي التي فات أوانها؛ وانتشار أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها - وهي القذائف التسيارية - وانتشار التكنولوجيات التي تستخدم للأغراض العسكرية والسلمية معا؛ وتدمير الأسلحة الكيميائية وما ينتج عنه من مخاطر على الصحة والبيئة؛ ونقل الأسلحة التقليدية التي تجعل الصراعات الإثنية والدينية والاجتماعية والثقافية واللغوية أكثر عنفا، بتعزيز الإرهاب أو تمكين الأنظمة الاستبدادية من مقاومة التطورات الديمقراطية في مجتمعاتها بقوة السلاح.

أما القائمة الطويلة للتهديدات غير العسكرية فتتضمن، الضغط الديموغرافي، والأزمة الاقتصادية الدولية، بما في ذلك عبء الدين الخارجي، الذي يسحق أفقر البلدان، والحمائية التي تعوق تدفق التجارة، والمخدرات، والفقر، والأمراض مثل الإيدز والملاريا، والمجاعة، واللاجئين، والأضرار البيئية.

وبزوال العداوة والتنافس الأيديولوجي بين الشرق والغرب، أصبح العالم اليوم مترابطا أكثر من أي وقت مضى، خاصة بسبب التقدم في ميدان الاتصالات الذي ينحو إلى توحيد الكوكب. وفي هذه القرية

العالمية الجديدة أصبحت التحديات التي تواجه البقاء تحديات مشتركة بيننا جميعا، ولا نزال نذكّر في هذا الصدد بنتائج قمة الأرض في ريو. ومن المهم لنا بالتالي أن نعزز الأمن للجميع، عن طريق التعاون الدولي وعلى أساس تدابير جماعية ملائمة مثل نزع السلاح، وإنشاء نظام أمن جماعي حقيقي يقوم على معايير وقواعد مشتركة، بما في ذلك التسوية السلمية للمنازعات، ومنع الصراعات عن طريق تعزيز تدابير بناء الثقة، مثل التكامل والتعاون، وإزالة التهديدات غير العسكرية التي يتعرض لها الأمن.

إن نزع السلاح، وبعبارة أخرى، إزالة قدرة الدول على العدوان، عنصر هام لضمان أمن جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، خاصة وأن أمن بلد ما - بتعريفه الأناني - لا يمكن تعزيزه إلا على حساب أمن بلد آخر. لذلك يعتقد وفدي أن منظمتنا ينبغي أن تستمر في إيلاء أولوية للقضاء التام على الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها، نظرا للقدرة التدميرية لهذه الأسلحة، حتى في حالة استخدامها دون قصد. ينبغي أن نبدأ بوقف تطوير هذه الأسلحة وتصنيعها وتحديثها، وأن نوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

إن مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لم تحرز تقدما حتى الآن، لأن الدول النووية ترى أمنها في ضوء فكرة الردع النووي، وثني أي عدد محتمل عن استخدام الأسلحة النووية ضدها؛ وهكذا تخلق توازنا من الرعب. وفي ضوء التغيرات الهائلة التي حدثت في عالم متكافل يتهدده انتشار أسلحة التدمير الشامل، فإن هذا التمسك بالأسلحة النووية التي تهدد بقاء الإنسانية يبدو الآن أمرا باليا. ولذلك توصي بنن مؤتمر نزع السلاح بأن يفعل كل ما في وسعه للتغلب على الاختلافات بشأن بنود نزع السلاح النووي التي تدرج في جدول الأعمال، كما يرد في التقرير السنوي للمؤتمر (A/47/27).

كذلك تحث بنن مؤتمر نزع السلاح على أن يستمر في دراسته المتعمقة الجارية حاليا بشأن مسألة توسيع عضويته، التي يجب أن تعبّر على نحو أفضل عن الشواغل الأمنية للمجتمع الدولي بأكمله، بكل ما فيه من أوجه التنوع.

إن فرض حظر كامل وشامل يمكن التحقق منه على تجارب الأسلحة النووية، يبدو أمرا ضروريا لتحقيق التقدم في نزع السلاح النووي. ومؤتمر نزع السلاح الذي يضم جميع الدول النووية، يجب أن يكون

قادرا على العمل مع رئيس مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣، لتحويل هذه المعاهدة إلى معاهدة تفرض حظرا تاما يمكن التحقق منه على جميع تجارب الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الخطر المتزايد لانتشار الأسلحة النووية، من المهم أن نعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم يمنع وجودها منذ عام ١٩٦٨، من زيادة عدد الدول النووية في العالم. وللأسف فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي أوكل إليها الاضطلاع بعملية التحقق، لا يمكنها إجراء التفتيش على المنشآت النووية السلمية بموجب اتفاقات الضمانات، إلا بناء على دعوة من الدول المعنية*.

ويرى وفدي أنه بغية خدمة المصالح الأمنية للجميع، يجب على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي ستنتهي مدتها في عام ١٩٩٥، أن تعمل، عند تجديد المعاهدة، على تعزيز طابعها العالمي، وأن تأخذ بعين الاعتبار، في نفس الوقت، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن جملة أمور، منها القيام بعمليات تفتيش خاصة على المنشآت النووية المشكوك فيها.

وهناك حاجة أيضا إلى مراقبة نقل التكنولوجيا التي تستخدم لأغراض مزدوجة. وتؤيد بنن استخدام العلم والتكنولوجيا في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحسين وسائل التحقق من اتفاقات نزع السلاح وتنفيذ هذه الاتفاقات، مثل الاتفاقات الخاصة بتدمير الأسلحة الكيميائية والنووية. إن تدمير تلك الأسلحة لن يكلف الكثير، وسيؤدي إلى تحقيق "عائد السلم" دون أية مخاطر على الصحة أو على البيئة.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باتوكاليو (فنلندا).

إن الإفراط في التسلح - أي الإفراط في جهود الدفاع - سبب رئيسي في عجز الميزانية، وبإمكانه أن يضعف القدرات الاقتصادية للدول. وهو من العوامل التي تخل بالاقتصاد الدولي وتتسبب في خلق الصعوبات للمجتمع الدولي ككل، وبصفة خاصة للدول الأقل حظا التي، نتيجة لنفقاتها العسكرية الضخمة، تعيش في ظروف ينعدم فيها الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

فالجوع يمكن أن يختفي من على وجه الأرض بحلول عام ٢٠٠٠، لو أننا خصصنا لهذا الهدف خُمس ما ينفق في العالم اليوم على الأغراض العسكرية - وعلى سبيل المثال هناك حاليا ٥٥٦ جنديا مقابل ٣٥ طبيبا لكل ١٠٠ الف نسمة. لدينا إذن ما يدعونا الى تشجيع أي تخفيض في النفقات العسكرية، فهذا، بالتأكيد، من شأنه أن يسهم في إنعاش الاقتصاد الدولي. ولا بد أيضا أن يأخذ الجميع في الحسبان إعادة تحويل المنشآت العسكرية، عن طريق دمجها في الاقتصاد المدني. ويعتزم بلدي أن يواصل هذه العملية التي بدأها عقب التجديد الديمقراطي الذي اقترن بإخلاء الساحة السياسية الوطنية من العسكريين الذين سيطروا عليها ومارسوا نفوذهم فيها قرابة ٣٠ عاما.

إن نزع السلاح العالمي عملية معقدة وبطيئة، لأننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لكل الأطراف التي تنتمي الى مناطق جغرافية مختلفة. وكثيرا ما يكون لدول المنطقة الواحدة مصالح أمنية واحدة، وبالتالي، يكون نزع السلاح الإقليمي تكملة قيمة لنزع السلاح العالمي. ويمكن التماس النهجين على نحو متزامن لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لهذا السبب، يجب أن نؤيد ونشجع إنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل في مختلف مناطق العالم. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي من جديد التزامه بجعل أفريقيا منطقة لا نووية، وهو أمر دعت إليه منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٦٤، وأيدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ في قرارها ٣٢٦١ (د-٢٩). وتدعو بنن جنوب أفريقيا - التي يجب أن تمضي دونما إبطاء صوب إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق لكي تستعيد مكانها بين دول العالم - الى التقيد الدقيق بالالتزامات التي تعهدت بها بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار، والتوقيع على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى يمكن أن يسهم جعل أفريقيا منطقة لا نووية على نحو فعال في تعزيز أمن كل الدول المعنية التي ترفض تشجيع إلقاء النفايات المشعة في المنطقة.

وفي إطار عملية نزع السلاح الإقليمي هذه، فإن الدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ لديها بالفعل هياكل - نظرية ولكن قيمة - مثل المراكز الإقليمية للسلم والتنمية

ونزع السلاح. وهذه المراكز لها القدرة على دعم مختلف المبادرات التي تقدمها هذه الدول، إلا أنه يتعذر عليها الاضطلاع بولايتها على نحو سليم دون توفر أساس مالي مستقر، وسيتعين على المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، بوجه خاص، أن يستمر في الاعتماد على المساهمات الطوعية للإبقاء على برنامج عمله وتطويره. ولا تزال بنن ملتزمة، بنفس القدر، بتحويل منطقة جنوب المحيط الأطلسي الى منطقة سلم خالية من جميع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل.

إن نزع السلاح، بوصفه عملية سياسية ترمي الى تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة الى أدنى مستوى ممكن، يعزز الأمن بين الدول، ومن ثم، يسهم في حفظ السلم. إلا أن حفظ السلم يجب أن يتضمن أيضا تنفيذ نظام للأمن الجماعي كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يوصي في العلاقات بين الدول باحترام قواعد ومبادئ القانون الدولي والحوار السياسي والتعاون الدولي فحسب، وإنما أيضا باللجوء الجماعيّ الى التدابير التي لا تتطلب استعمال القوة، والى استعمال القوة ذاتها بغية إحباط أي عدوان أو تهديد عسكري يتعرض له السلم. لذا، فإن تعزيز دور الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلم وصنع السلم أمر لا بد منه.

وفي هذا الصدد، يعد تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) وثيقة هامة تحفز الجميع على المزيد من التفكير في المهام التي يتعين انجازها في هذا المجال، وذلك لأن الأمم المتحدة لن تتمكن من الاضطلاع بدورها بالكامل ما لم تدعم دولها الأعضاء أنشطتها بالكامل في العالم أجمع.

ووفدي الذي يؤيد إعلان الجمعية العامة الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي يعد تنفيذه ضرورة في هذا السياق الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يؤكد من جديد التزامه الكامل بالمبادئ التي تنظم العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وبنن، في واقع الأمر، ورغبة منها في العيش والتطور في سلم، تلتزم بسياسة حسن الجوار والعمل المشترك والتعاون - وهي سياسة تتجسد، في علاقاتها مع الدول المجاورة لها، في عقد اجتماعات قمة دورية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وكذلك عقد اجتماعات وزارية دورية لزيادة وعي سكان الحدود، وبالتالي لتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ مهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضمان إحلال السلم على طول حدودنا.

هذه هي الروح التي دفعت بنن وتوغو وغانا ونيجيريا الى إبرام اتفاق يمكنها من منع حدوث أي مخاطرة أو توتر أو نزاع أو صراع بينها في منطقة غربي أفريقيا دون الإقليمية، وذلك عن طريق تعزيز تعاونها في المسائل الأمنية.

أليست الوقاية دائما خيرا من العلاج كما أثبتت حرب الخليج؟ ففي الواقع، لم يكن العراق وحده الذي دمر بعد غزو الكويت بل إن الكويت، الضحية التي حررت، تعرضت للتدمير أيضا - ناهيك عن الضرر الفادح الذي لحق بالبيئة في المنطقة أو مخاطر انتشار الصراع بسبب استخدام القذائف التسيارية - ضمن أمور أخرى. لذا، يؤمن وفدي بفعالية الدبلوماسية الوقائية التي أوصى بها مؤتمر قمة مجلس الأمن. وفي الواقع، فإن هذا النهج الذي أشار إليه الأمين العام في "خطة للسلام" لا يفيد فحسب في:

"منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها الى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها." (A/47/277، الفقرة ٢٠)،

بل يفيد أيضا في منع الانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الإنسان، والنهوض بالتسوية السلمية للنزاعات عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة والمصالحة. كما أن هذا النهج يفترض مسبقا الاستفادة القصوى والكاملة من إمكانيات الأمم المتحدة، مثل اللجوء الى جهازها القضائي، وهو محكمة العدل الدولية، حيث أن الأزمات السياسية التي تؤدي الى الإفراط في التسلح كثيرا ما تنطوي على عوامل قضائية أيضا.

وفي إطار التدابير الوقائية الجماعية هذا نجد أيضا المبادرات المختلفة لتشجيع وتعزيز بناء الثقة والأمن والتعاون على مختلف الأصعدة في العالم - مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومشروع عملية الأمن والاستقرار والتعاون في أفريقيا التي تواجه حاليا صعوبات جمة تقوض الأمن هناك، وبالتالي في جميع أجزاء العالم؛ ومنطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي - التي تنتمي إليها بنن. وهذه المبادرات تهدف الى تطوير علاقات أكثر استقرارا، من خلال التكامل والتعاون، وذلك بتقليل، أو حتى إزالة، أسباب الريبة والخوف والعوامل الأخرى التي تثير التوترات وخطر نشوب الصراعات بين الدول، والتكديس المفرط للأسلحة.

وينبغي لهذا النهج أيضا أن يشمل حسم كل المشاكل الأمنية، بما في ذلك الإفراط في التسلح والتهديدات غير العسكرية التي يتعرض لها الأمن الدولي، وخاصة تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في عالم اليوم المترابط الذي يمكن فيه للعناصر الاجتماعية الاقتصادية السلبية أن تقوض الأمن الدولي. ونحن في مواجهة حالة يمكن أن يؤدي فيها مجرد انخفاض معدلات النمو أو حتى استقرارها عند مستوى معين الى حلقة مفرغة من التوتر والأزمات مع احتمال انهيار التلاحم السياسي والاجتماعي، الأمر الذي يؤدي الى نشوب حروب أهلية وصراعات بين الدول وزيادة تدفقات اللاجئين.

من ثم، فإننا لا نغالي عندما نشدد على العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والأمن والتنمية والديمقراطية. فبدون التنمية - التي تنطوي على التحسين المستمر لرفاه الشعوب من خلال مشاركتها الكاملة في جميع قطاعات العمل وفي التوزيع المنصف للفوائد - لن يكون هناك نزع سلاح ولا أمن ولا ديمقراطية. وفي واقع الأمر، فإن الفقر أو انعدام الأمل في المستقبل يولد الإحباط الذي يؤدي الى ردود فعل تسلطية ومعادية للديمقراطية من جهة، والتمرد من جهة أخرى، الأمر الذي يولد العنف في كل مكان.

ولذلك يجب أن تراعى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، في تعزيز الأمن الدولي عن طريق الدبلوماسية الوقائية، وبالذات عن طريق إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وعادل، وهذا يعني توليد النمو الاقتصادي المستدام للجميع. وهذا ينطوي ضمنا على استئناف الحوار فورا بين الشمال والجنوب، بمشاركة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

إن وفد بنن يرحب بكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد مؤخرا في ريو دي جانيرو قد أثار وعي الجميع بالحاجة إلى إقامة مشاركة حقيقية بين الغني والفقير من أجل التنمية التي لا تضر بالجيل الحالي أو بالأجيال المقبلة، وهذا هام لتعزيز الأمن الدولي.

وفي هذه العملية السياسية المعقدة، يدعو وفد بنن لجنتنا للعمل على تعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء، بغية تضييق الهوة بين مفهومها المشروع لمصالحها الوطنية - وإن كان أنانيا في أكثر الأحيان والمفهوم الأكثر مشروعية الخاص بالمصلحة العامة للبشرية بأسرها.

وينبغي لنا أيضا أن نعلق كل الأهمية الواجبة على عمل إدارة شؤون نزع السلاح التي ينبغي أن تكون قادرة على مساعدتنا بشكل فعال.

السيدة كابا (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن وفد بلادي، أود أن أعرب عن التهاني الحارة للرئيس بمناسبة انتخابه الذي هو أهل له، وأقدم التهاني أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

ويود وفد كوت ديفوار أيضا أن يشارك في الإعراب عن التعاطف مع بلده في أعقاب الكارثة التي غمرت مصر في الحداد. إن العديد من الكوارث الطبيعية - مثل ذلك الزلزال - التي يقف الإنسان أمامها عاجزا، تشيع إحساسا بالأسى. فما حدث لمصر يمكن أن يحدث في أي مكان آخر، في حين يقف العلم والتكنولوجيا أمامه غير قادرين على منعه.

وللأسف، فإن الأوضاع التي يجلبها الإنسان للسلطة وميله بسبب تعطشه الغريزي إلى العدوان والسيطرة هي أكثر عددا وأشد فتكا. لقد سلح البشر أنفسهم بجميع أنواع الأسلحة - النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية - وقاموا بوزعها على الأرض وفي البحار وتحت سطحها وفي الهواء، ناهيك عن التوابع ومنظومات المراقبة الرادارية التي تجعل تلك الأسلحة أكثر دقة وأشد تدميرا.

لقد استوعبت موارد كبيرة في سباق التسلح الجامح، الذي يهوى البعض تبريره بالقول الروماني المأثور، "إذا كنت ترغب في السلام، استعد للحرب". ومع هذا، فعندما بدأ سباق التسلح، كان العالم قد خرج توا من حرب عالمية مروعة. وكان قد أصدر لتوه ميثاقا أعلن فيه أنه سينقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ويصون السلم والأمن الدوليين، في الوقت الذي يعزز فيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وبمجرد اعتماد الميثاق، دخل في أحلك مرحلة من مراحل تاريخه، وأزكت الحرب الباردة الإفراط في التسلح ونشوب الصراعات الإقليمية، وزادت عدم الثقة بين شعوب الأمم المتحدة. وأتاحت إساءة استعمال حق النقض في مجلس الأمن تفاقم بعض الصراعات التي كان من الممكن احتواؤها. ويقدر أن العالم شهد، منذ اعتماد الميثاق، أكثر من مائة وخمسين صراعا، أزهقت فيها أرواح أكثر من ٢٠ مليون نسمة. وفي عام ١٩٨٧ وحده تسببت ٢٢ حربا في إزهاق أرواح ٢,٢ من ملايين البشر، ٨٤ في المائة منهم من المدنيين.

ومع ذلك، أنشأ الميثاق آليات للتسوية السلمية للنزاعات، في الفصل السادس، ونص على العمل فيما يخص التهديدات التي يتعرض لها السلم وانتهاكات السلم وأعمال العدوان في الفصل السابع، بينما حظر اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. وربما لم يكن من شأن هذه الأحكام أن تمنع نشوب الصراعات، ولكنها شكلت أساسا قانونيا لعمل الأمم المتحدة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومن ثم شجعت الأمم المتحدة الحكومات على بذل جهود منسقة، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، أدت إلى إبرام معاهدات واتفاقات عديدة بشأن تحديدات الأسلحة ونزع السلاح.

ويمكن للمرء أن يذكر معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٩٥، وهي أول معاهدة تعلن منطقة ما خالية من الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨؛ ومعاهدة قاع البحار لعام ١٩٧١؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢. وقد وقعت كوت ديفوار على معظم تلك الصكوك الدولية أو صدقت عليها.

لقد تضاعفت اتفاقات نزع السلاح الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وعقدت دورات استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، وتعززت الحملة العالمية لنزع السلاح، وكل هذا يبرر الأمل في أن يستجيب العالم لتطلعات مؤسسي منظمتنا.

وبالإضافة إلى هذا، بنهاية الحرب الباردة، تراجع شبح الحرب النووية. كما أن تفكك الكتلة الشيوعية وحلف وارسو عـزز إحياء الثقة بيـن الدولتين العظميين، ويبدو أن نـزع السلاح أصبح حقيقة؛ وقـد يسمح المرء لنفسه بتصور النتائج المفيدة لنزع السلاح على الوضع الاقتصادي للبلدان النامية.

وتتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، الذي عقد في الفترة من ٢١ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٧ في نيويورك، برنامج عمل يُعد أساسيا للبلدان النامية، وهذا البرنامج يرمي إلى تطوير نهج متكامل تجاه نزع السلاح، والتنمية والأمن. وينص على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجالي نزع السلاح والتنمية المترابطين، وفوق كل شيء في النهوض بفهم أفضل للتهديدات غير العسكرية التي يتعرض لها الأمن الدولي.

إن مفهوم الأمن العالمي لا يقتصر على مسألة التهديدات العسكرية والحرب؛ وإنما يشمل تهديدات أخرى للمصالح الحيوية لكوكبنا. فالأمن يتجاوز الأمور العسكرية إلى الشواغل السياسية والاقتصادية والإيكولوجية التي يمكن أن تعرض بقاء البشرية للخطر.

إن الأزمة الاقتصادية العميقة التي تواجه العديد من البلدان النامية، والتي جلبت الفقر المدقع لحياة هذا العدد الهائل من البشر، يمكن أن تسبب انهيار مجتمعات معينة. فتفاقم أزمة الديون، ونقص رأس المال وخطر نشوب حرب تجارية كلها سـُحب داكنة تخيم على العالم، والديمقراطيات الجديدة يمكن أن تقع فريسة لإحباط الشعوب التي ربما ترفض الأنظمة الديمقراطية، وتفضل العودة إلى الديكتاتورية، وقد يكون ذلك خطوة لا رجعة فيها إلى الخلف بالنسبة لتعزيز حقوق الإنسان.

إن الغموض الكبير الذي يشوب هذا العالم السريع التغير، يشجع عودة ظهور صراعات إثنية ودينية، كما يتجلى في الأزمة في يوغوسلافيا. والمشاكل الإيكولوجية، مثل الاحترار العالمي بسبب أثر الدفيئة، واستنفاد طبقة الأوزون، والتصحر، وارتفاع مستويات البحار، تهدد بقاءنا. وبالتأكيد لن يكون حل المشاكل التي تفرضها علينا هذه الأهوال التي تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، عن طريق المفاهيم التقليدية للأمن، القائمة على الاحتواء وتوازن القوى والردع والقدرة على الهيمنة.

وبغير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتعرض أية دولة لصراعات اجتماعية وعدم استقرار سياسي، وهذا يهدد الأمن الداخلي، بل حتى الأمن الإقليمي إذا ترتب عليه فيضانات من اللاجئين*.

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

يجب على منظومة الأمم المتحدة أن توجه اهتمامها دون إبطاء الى التهديدات غير العسكرية التي يفرضها على السلم الفقر الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع. وعليها أن تنفذ استراتيجية عالمية لإزالة هذه التهديدات التي هي اليوم أكثر إلحاحا وواقعية وأهمية من مخاطر اندلاع مواجهة عسكرية على الصعيد العالمي.

ويرتبط الأمن الدولي بالأمن الإقليمي ارتباطا وثيقا، ويستمد كل منهما قوته من الآخر. وبلادي تشجع كل التدابير الهادفة الى تعزيز الثقة والأمن على المستوى الإقليمي. في ١٩٦٤ أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية قارة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونحن نؤيد جميع المبادرات التي تسير في هذا الاتجاه. إن اتفاقات الدفاع - كاتفاق الدفاع وعدم الاعتداء (أناد)، واتفاق المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا - في منطقتنا الواقعة غربي أفريقيا تضطلع بدور هام في إرساء السلم الإقليمي وصيانته.

كما أن التسوية السلمية للمنازعات من خلال المفاوضات، والمصالحة، والوساطة أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية من جانب البلدان الإقليمية ضرورة لا غنى عنها لصون السلم. وتزداد الثقة من خلال تعزيز التعاون الإقليمي عن طريق زيادة التبادلات وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، والنهوض بالمشروعات الإقليمية التي تستهدف البيئة والتكامل الاقتصادي. ومناخ الثقة هذا من شأنه أن يشجع على خفض النفقات العسكرية ويمهد السبيل لإنشاء نظام لمنع نشوب الصراع، وهو ما نادى به الأمين العام في "خطة للسلام".

ويحدو وفد بلادي وطيد الأمل في أن يؤيد جميع أعضاء المنظمة التدابير الرامية الى تعزيز الثقة على المستوى الإقليمي بهدف النهوض بالتعاون وضمان الأمن الإقليمي.

تتقدم بلادي بالتهنئة الى جميع الدول التي اتخذت خطوات شجاعة، فردية أو ثنائية، باتجاه تحقيق نزع السلاح العام والكامل. وسجل الأمم المتحدة لنقل الأسلحة يتسم بأهمية حيوية لأن أداءه السليم يمكن أن يلقي الضوء على مصادر الأسلحة التي تؤجج الصراعات الإقليمية. وينبغي للمنظمة أن تثني عن هذا النقل، وأن تستخدم على نحو أكبر إجراءات حظر الأسلحة ضد مناطق الصراع.

إن العالم لم يعد بحاجة للإعداد للحرب كي يحقق السلام؛ إنما هو بحاجة الى التنمية. ومن خلال دعم الجهود الرامية الى تعميم الديمقراطية، والتنمية، والتعاون والأمن الإقليميين، يمكن لنا أن نسهم في إقامة سلام عالمي دائم.

والأمم المتحدة هي المحفل المناسب لهذه الجهود من أجل تحقيق عالم أفضل، عالم يسوده السلام والعدالة والتضامن، عالم خال من الحرب والفقر. فلنعمل معا على تحقيق هذه الأهداف التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن اللجنة ستتبع الإجراء الذي أوجزته في اجتماع سابق: فالكلمة الأولى في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق، وتقتصر الكلمة الثانية على خمس دقائق. ويمكن لكل وفد الإدلاء ببيانين ممارسة لحق الرد.

السيد هاناتاني (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت اليابان الكلمة لكي ترد على البيان الذي أدلى به أمس ممثل كوريا الشمالية، والذي أشار فيه الى البلوتونيوم الذي يجري تخزينه في اليابان. وتود اليابان أن تغتنم هذه الفرصة لكي توضح بصورة لا لبس فيها برنامجها الخاص بالبلوتونيوم.

أولا، إن اليابان، بوصفها دولة لا نووية، ملتزمة التزاما راسخا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وليست لديها مخططات، أيا كانت، لتطوير أسلحة نووية.

ثانيا، إن البلوتونيوم المثري جزء أساسي من جهود اليابان الرامية الى تنويع المصادر لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وبذلك تطور أساسا صلبا لمعيشة شعبها.

ثالثا، لقد التزمت اليابان التزاما صارما بشروط الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد قبلت منذ زمن طويل بعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة، وتحصر أنشطتها النووية على نحو صارم في الأغراض السلمية، وذلك بموجب أنظمتها المحلية.

ومن ناحية أخرى، لا يسعني إلا أن أشير الى أن كوريا الشمالية لم تقبل إلا منذ وقت قريب جدا بعمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. علاوة على ذلك، فإن كوريا الشمالية لم تستجب للمقترح الذي تقدمت به جمهورية كوريا لإنشاء نظام تفتيش متبادل بين البلدين، وبذلك تكون قد فوتت الفرصة لتبديد الشكوك بشأن برنامجها الخاص بالتطوير النووي.

إن اليابان تحث كوريا الشمالية بقوة على اتخاذ الخطوات الضرورية لإزالة هذه الشكوك تماما، وفي أقرب وقت ممكن.

السيد المقحم (المملكة العربية السعودية): لقد استمع وفد بلادي الى مندوب الجمهورية العراقية عند إلقائه كلمة بلاده صباح هذا اليوم. وفي هذا الصدد، أود إبداء ما يلي:

إن ما تفوه به المندوب العراقي في آخر كلمة صباح هذا اليوم، من أن الذين دعوا القوات الأجنبية الى المنطقة، وأبرموا اتفاقيات معها هم الذين جلبوا عدم الاستقرار للمنطقة. وهو في حقيقة الأمر يشير، ضمنا، الى من وقفت الى جانب الحق المتمثل في تحرير دولة الكويت، وسخرت إمكاناتها في خدمة السلام وردع المعتدي والدفاع عن أراضيها، وهي المملكة العربية السعودية.

من حيث المبدأ لا أختلف مع مندوب العراق حول قدوم القوات الشقيقة والصديقة للمنطقة، لأنها بالفعل حضرت وأدت مهمتها تحت نظر العالم وعلى مسمع منه، وذلك بهدف إعادة الحق الى نصابه، بموجب قرارات الشرعية الدولية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من هو المتسبب في ذلك؟ إن الغزو العراقي للكويت، بالإضافة الى التهديد المباشر لأراضي المملكة العربية السعودية، دفع بالمجتمع الدولي أن يقف مع الشرعية الدولية. وبالتالي تمت عملية قدوم تلك القوات على هذا الأساس.

لذا فإن العدوان العراقي هو الذي قوض دعائم أمن المنطقة وجعلها تعاني من آثاره الى يومنا هذا.

الآنسة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتناول ثلاث نقاط ردا على البيان الذي أدلى به ممثل النظام العراقي صباح اليوم.

أولا، لقد ذكر أن بلاده تعرضت لعدوان عسكري شامل تحت غطاء قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠). وهذا الموضوع المتكرر رائج لدى العراقيين هذه الأيام. وإن عدم اعترافه بالأحد عشر قرارا الأخرى التي اعتمدها مجلس الأمن منذ غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، يمكن إرجاعه إلى الجهل أو الغطرسة أو كليهما. إن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لم يأت من فراغ. لقد كانت العمليات العسكرية بموجب ذلك القرار النتيجة الطبيعية لعدوان العراق الشامل على الكويت واحتلاله لها.

ونقطتي الثانية تناولها ممثل المملكة العربية السعودية، ولكنني أود أن أسجل ما يلي: يزعم العراق أن البعض حرموا المنطقة من الاستقرار بسبب دعوتهم للقوات الأجنبية والتوقيع على معاهدات تحالف مع الدول الأجنبية. ومرة أخرى يُبدي العراق رؤية قصيرة النظر لا للتاريخ فحسب وإنما أيضا للأحداث الجارية. فالقوات الدولية، العربية والإسلامية وغيرها، دعتها دول ذات سيادة للمساعدة في ردع عدوان لم يسبق له مثيل - قام به العراق - على دولة عضو في الأمم المتحدة. والواقع أن العراق اختار تجاهل حقيقة ارتباطه بمعاهدة صداقة وتعاون مع دولة أجنبية قبل فترة وجيزة.

والنقطة الثالثة التي أود أن أتناولها هي قائمة ما يدعي ممثل النظام العراقي أنه امتثال للجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). بالنسبة للأسلحة النووية، توجد تناقضات بين ما وجدته اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جهة، وبين ما يدعيه العراقيون فيما يتعلق ببعض البنود، من الجهة الأخرى. لقد رفضت السلطات العراقية تقديم معلومات عن مصادر المشتريات الأجنبية والمشورة التكنولوجية الأجنبية. وإن شبكة المشتريات السرية العراقية لا تزال قائمة، كما أشار السيد بليكس في بيانه أمام الجمعية بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. كما أن العراق لم يُرجع الوثائق المصادرة من فريق التفتيش السادس التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود أن أتناول نقطة أخرى تتصل بالأسلحة النووية - وهي الإشارة إلى السيد زيفيريرو الذي يُفرم العراقيون باقتباس ما قاله. إنهم يقتبسون دوما جزءا محددا - دون غيره - من بيان صحفي أدلى به في بغداد، ويرفض العراقيون إصدار تصحيح له. ووفقا للنشرة الصحفية الواردة في الوثيقة IAEA/1226، الصادرة من فيينا، لم يكن السيد زيفيريرو يعتزم إصدار تبرئة للعراق في المجال النووي. وتذهب النشرة

الصحفية إلى القول: "بينما لم تتضح أية معلومات جديدة مؤخرا، من السابق لأوانه الخلوص إلى أن هذا لن يحدث في المستقبل".

بالنسبة للأسلحة الكيميائية: إن المعلومات المتصلة بإنتاج العوامل والأسلحة الكيميائية، علاوة على المعلومات المتصلة بالموردين الأجانب للعراق لا تزال ناقصة. وبالنسبة للأسلحة البيولوجية: في حين أن اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة كشفت النقاب عن برنامج للبحث، فإن تفاصيله لا يُعرف عنها سوى القليل. وبالنسبة للقذائف التسيارية، فإن المعلومات التي يُقدمها العراق تهدف عادة إلى التضليل. على سبيل المثال، لدى التعقيب على فريق التفتيش رقم ٤٢، قال رئيس اللجنة الخاصة إن البيانات العراقية كانت "غير مرضية وترمي في بعض المجالات إلى التضليل". ومثال آخر هو فريق التفتيش رقم ٣٦ التابع للجنة الخاصة. ففي هذه الحالة تخلص العراق من أجزاء من مكونات التوجيه المجمعة، على الرغم من تأكيداته للفريق بأنهم سيقتصرون على إزالة أسماء الشركات. وفيما يتعلق بالامتثال العام، وبخاصة لقرار مجلس الأمن ٧١٥ (١٩٩١)، فإن العراق يسعى إلى ضمان أن يسير تنفيذ الخطة على أساس تفسيره لالتزاماته، لا على أساس قرارات مجلس الأمن والخطة التي اعتمدها المجلس. وقد ذكرت اللجنة الخاصة في تقريرها المؤرخ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أن هناك:

"ما يحول دون أن تذهب اللجنة أبعد من الأعمال التحضيرية إلى الرصد والتحقق الكاملين، وذلك ريثما يتضح أن العراق سيمتثل لذلك الرصد بشروط المجلس لا بشروط العراق". (S/24661، الفقرة ١١)

السيد لي (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أشار ممثل اليابان قبل قليل إلى البيان الذي أدلى به وفد بلادي يوم أمس، والذي أعربنا فيه عن قلقنا بأن اليابان - وهي جارة لنا - تقوم بتخزين كميات من البلوتونيوم تتجاوز حاجتها. وفي الحقيقة لدينا أدلة تشير إلى تحول اليابان إلى دولة نووية. ويسرني توزيع هذه الوثائق على من يطلبها.

وأثار ممثل اليابان مسألة نظام التفتيش المتبادل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. إلا أن اللجنة الأولى ليست المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة التي يجب أن يُعالجها الطرفان بأنفسهما. وفي الحقيقة - تجري مناقشة مسألة نظام التفتيش المتبادل بين الشمال والجنوب في اللجنة المشتركة للمراقبة

النووية المنبثقة عن الشمال والجنوب. وإنني متأكد من أن المسألة يمكن حسمها إذا سعى الطرفان إلى ذلك بإخلاص. وآمل ألا تتدخل اليابان في هذه الجهود.

السيد حسن (العراق): لا أود أن أدخل في مناقشة ليس هذا محفلها المناسب. كما أنني لم استخدم حق الرد على بيانات سابقة لبعض الوفود، حرصا على سلاسة عمل اللجنة، رغم ما حملته هذه البيانات من أحكام مُسبقة غير صحيحة بشأن بلادي روجت وتروج لها الآلة الإعلامية الغربية الهائلة لأسباب سياسية شريرة معروفة.

ولكني أود التذكير بما يأتي:

أولا، إن الذي أفقد منطقتنا، ولا يزال يفقدها، الاستقرار، هو سياسات التبعية للأجنبي، والحروب الاقتصادية غير المعلنة من قبل أنظمة معروفة.

ثانيا، لقد فاجأتني الآنسة التي تحدثت عن عدم امتثال العراق لأحكام الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وأعتقد أنها تعمل محامية للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللأسف، محامية فاشلة، لأنها تتحدث عن عدم امتثال العراق، في الوقت الذي يناقش فيه السيد رئيس اللجنة الخاصة، السفير إكيوس مسألة رفع الحظر النفطي نتيجة تنفيذ العراق للجزءين الأول والثاني من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). لذلك فقد عكست هذه الآنسة رغبة سادية في استمرار الحصار على شعب العراق، ولن ينسى لها شعب العراق هذا الموقف.

ثالثا، إن ادعاء نية العراق غزو السعودية هو كذبة كبرى في التاريخ.

إن الإنفاق بسخاء على الآلة الإعلامية لن يخفي الحقائق الى الأبد، والمثل يقول تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الوقت، وتستطيع أن تخدع كل الناس بعض الوقت ولكنك لن تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت. وستظهر الحقائق بشأن هذه المؤامرة الكبرى على شعب العراق واستقرار المنطقة، وسيأخذ كل ذي حق حقه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة الكويت، التي سوف تستخدم حقها في الرد للمرة الثانية.

الآنسة الملا (الكويت): صحيح لست محامية للجنة الخاصة ولا لوكالة الطاقة الذرية، إنني فقط محامية لدولتي الكويت.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد ممثل المملكة العربية السعودية الذي سوف يستخدم حق الرد للمرة الثانية.

السيد المقحم (المملكة العربية السعودية): الحقيقة أنا لا أريد أن أرد، لأنه ليس من طبيعة سياسة بلدي المهاترات والكلام الذي ليس له مردود ولكني مجبر.

بالنسبة للنقطة التي ذكرها بأنه كان يتردد في الرد، أعتقد أن الرد مكفول للجميع. وما كان هناك من يقف، في الحقيقة، في طريقه حتى يمتنع عن الرد.

وبخصوص مسألة التبعية، يذكر أن ما تم على أرض المنطقة ناتج عن التبعية للأجنبي. أعتقد أن أعضاء اللجنة الموقرين عندهم الحصافة والقدرة على التمييز بين أشكال التبعية للأجنبي والامتثال للقرارات الدولية.

وعن النقطة الأخيرة، لا أعتقد أن الحشود العسكرية العراقية على طول حدود المملكة العربية السعودية أتت من فراغ، وإنما أتت، في الحقيقة، من نوايا مبيتة كانت تستهدف سيادة المملكة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل العراق الذي سوف يستخدم حقه في الرد للمرة الثانية.

السيد حسن (العراق): متأسف لأخذ الكلمة مرة ثانية، ولا أريد ثانية أن أشغل هذا المحفل، كما فعل ممثل المملكة العربية السعودية، بمهاترات. فنحن الأبعد عن هذا الأسلوب. ولكني أؤكد أننا لم تكن لدينا أية نية للدخول الى الأراضي السعودية، وأن هذه الكذبة الكبرى استخدمت كغطاء لدخول القوات الأجنبية الى المنطقة. ولم يكن هدف دخول القوات الأجنبية تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، كما يدعون، وإنما تدمير البنى التحتية في العراق، وتدمير كل مظاهر الحياة والحضارة في العراق. وهذا ما ثبت بالفعل. وسيتكشف الكثير من الحقائق عن هذا الموضوع مستقبلا.

ثم أود أن أشير الى نقطة ثانية. الآنسة تحدثت عن اتفاق سابق للعراق مع قوة عظمى، وهذا خلط للأوراق. فهنالك معاهدة سابقة للتعاون والصداقة بين العراق والاتحاد السوفياتي، وهي غير التواجد الفعلي للقوات الأجنبية على الأراضي العربية.

رفعت الدلسة الساعة ١٧/٥٥